عِلَل أحاديث الوضوء من لحوم الإبل
تخريج ودراسة

د. إيمان بنت علي بن محمد القحطاني
قسم الثقافة الإسلامية - كلية العلوم والآداب
جامعة بيشة

عِلَل أحاديث الوضوء من لحوم الإبل -تخريج ودراسة-

د. إيمان بنت علي بن محمد القحطاني

قسم الثقافة الإسلامية - كلية العلوم والآداب
جامعة بيشة

تاريخ تقديم البحث: ١/ ٨/ ١٤٤٥هـ   تاريخ قبول البحث: ١/ ٩/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يُعنى هذا البحث الموسوم بـ (عِلل أحاديث الوضوء من لحوم الإبل) بدِراسة العِلَل الواردة في هذه الأحاديث، ودراسة أسانيدها، والحُكْم عليها وَفْق الدراسة؛ وذلك لاشتمال أحاديث لحوم الإبِل على أحكام فِقْهية، فكان لِزامًا معرفةُ الصحيح من السَّقيم فيها، فاعتمدتُ على المنْهج الاستِقْرائي، ثم التحليلي، فجمعتُ أحاديثَ لحوم الإبِل بالجمع الموضوعي أولًا، ثم النظر فيما يحوي منها على عِلَل، ثم دراستها دراسة مُفصَّلة تشتمل على تخريجه، ودراسة أسانيدها والحُكْم على الحديث، وجَمْع الأحاديث التي ينطبق عليها شَرْطُ البحث، وتوصلتُ إلى نتائج عديدة، أهمُّها: أن جميعَ الأحاديث المختلَف فيها يوجد بها قرائنُ ترجيح، من ثَمَّ فهي تخلو من الاضطراب.

الكلمات المفتاحية: العلل، علم الحديث، الوضوء، لحوم الإبل.

المقدمة:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم، وبعدُ:

فإن مِن أَجَلِّ العلوم وأشْرَفِها التي تتصل بحديث رسول الله صلى الله علي وسلم عِلْمُ عِلَل الحديث، قال الخطيب البغدادي: "معرفة العِلَل أَجَلُّ أنواع عِلْم الحديث".

وهو من أشدِّ أنوع علوم الحديث غُموضًا، فلا يُنالُ إلا بعد جُهدٍ وبحث وحِفْظ؛ من أجل ذلك اعتنى المحدِّثون بهذا العِلم نصيحةً للدِّين، وذَبًّا عن سُنَّةِ سيِّد المرسلين، لا سيَّما أنه يتعلَّق بأحاديثِ الثِّقات، ويتطرَّق إلى أحاديثَ ظاهرها الصِّحَّة، كما قال الحاكِم: "إنما يُعلَّل الحديثُ من أوجُه ليس للجَرْح فيها مَدْخَل".

ولما لعِلْم العِلَل من أهمية، ورَغْبة مِنِّي في أنْ أتناول عِلَل أحاديث بعض الموضوعات التي لا تَرْقى لأن تكون رسالة علمية؛ حيث إنه لا يتجاوز عددُها بِضعة أحاديث، رأيت أن ذلك الموضوع يستحق الدِّراسة.

أهمِّيَّة الموضوع وأسباب اختياره:

أولًا: أن هناك موضوعاتٍ يوجد بها أحاديث مُعَلَّة، ولكن لم يتطرَّق الباحثون لها؛ كونها لا تَرْقى أن تكون موضوعًا لرسالة عِلْمية.

ثانيًا: أحاديث لحوم الإبل تشتمل على أحكام فِقْهية؛ لذا كان لزامًا معرفةُ الصحيح من السَّقيم فيها.

حُدود البحث:

دراسة الاختلاف في أحاديث الوضوء من لُحوم الإبِل وترجمة رُواتِها، ومن رَوى عنهم، ثم الحُكْم عليها.

إشكاليات الدِّراسة:

معرفة الصحيح من المعَلِّ في أحاديث الوضوء من لُحُوم الإبِل.

الدِّراسات السابقة:

دراسة لـ أ. د عمر بن رفود السُّفياني، وهي (دراسة حديثية) أجاد فيها صاحبُها جمع الأحاديث في هذا الموضوع، ومِن ثَمَّ دِراستها والحُكْم على أسانيدها، ونَقْل أقوالِ العلماء في الحُكْم على هذه الأحاديث بما يُناسِب نوع الدِّراسة التي اتَّبعها، وأما هذه الدراسة فقدْ جمعتُ الاختلافَ الواردَ على رواة الأحاديثِ في هذا الموضوع بطريقة مُفصَّلة، فيخرج كل وجه على حِدَة، ثم تُذكر الاختلافات الأصلية والفرعية، وهي دراسة مُنفصِلة وليس لسدِّ خلَل في الدراسات السابقة، وإنما تحوي تفصيلًا أكثر، والله أعلم.

خُطَّة البحث:

جعَلْتُ هذه الدِّراسةَ في مُقدِّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم مصادر البحث، وما يلتحق به من فهارس.

أما المقدِّمة فتناولتْ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وبيان خُطَّة البحث ومنهجي فيه.

وأمَّا المباحثُ:

فالأول: حديث جابر بن سَمُرَة.

الثاني: حديث البَرَّاء بن عازِب.

الثالث: حديث عبد الله بن عُمر.

خاتمة تحوي أهمَّ النتائج والتَّوصِيَّات.

ثَبَت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

البحث قائمٌ على المنْهج الاستِقرائي، ثم التحليلي، جمعتُ أحاديثَ لحوم الإبِل بالجَمْع الموضوعي أولًا، ثم النظر فيما يحوي منها على عِلَل، ثمَّ دراستها دراسة مُفصَّلة تشتمِل على تخريجه ودراسة أسانيدها والحُكْم على الحديث.

وجَمْع الأحاديث التي ينطبِق عليها شرط البحث وَفْق المنهج الآتي:

أولًا: نص الحديث.

أُورِد نصَّ الحديثِ المعَلِّ بالرجوع إلى أُمَّهات الكتب المطبوعة.

ثانيًا: تخريج الأحاديث.

١- بعد تحديد العِلَّة، أذكر أوجه الخِلاف الحاصلة على المدار، وأذكر الأوجه إجماليًّا، ثم أُفصِّلها.

٢- أُخرِّج الأوجُه تخريجًا عِلميًّا، وأُرتِّب مصادر التخريج بوَضْع الصحيحين أولًا، ثم البقيَّة حسَب الوفيات.

٣- أُراعي الصِّياغة المعتَبرة في التخريج عند أهل الصَّنعة.

٤- أذكُر مُتابعات كلِّ وَجْه وما له من تأثير.

٥- أذكُر الاختلافاتِ الفرعية.

ثالثًا: النظر في الاختلاف.

١- أُترْجِم لمدار الحديث الذي حصل عليه الاختلاف بذِكْر اسمِه ونسَبِه وكُنيتِهِ ونِسْبَتِه، فإن كان من الأئمة المشهورين، أو ممَّن اتَّفَق العلماءُ على توثيقه، أو ممَّن اتَّفقوا على تضعيفه اكتفيت بقول جامِع يُبيِّن منزِلته من تقريب التهذيب أو من الكاشِف، وإن كان ممَّن اختُلِف فيه توسَّعْت في ترجمتِهِ بذِكْر أقوال ممَّن وثَّقَه ومن جرحه، ثم أذكُر خُلاصة الحُكْمِ عليه.

٢- أُترجِم لأصحاب الوجه الأوَّل، ثم الثاني، وهكذا حسَب الطريقة المتَّبعة في ترجمة المِدار أعلاه.

٣- إذا تكرَّر صاحبُ الترجمة فإني أذكُر في بقية المواضع اسمَه ونسَبَه، وأُحِيل برَقْم الحديث الذي تُوجد فيه ترجمته مُفصَّلة.

٤- أدرس الاختلاف بِناءً على مراتب المختلفين، وأقوال الأئمة النُّقَّاد.

رابعًا: الحُكم على الحديث.

أحكُم على الحديث من وجهِه الراجِح.

المبحث الأول:

عن جابر بن سَمُرَةَ، أن رجلًا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أأتوضَّأُ مِنْ لُحُومِ الغَنَمِ؟ قال: «إنْ شِئتَ فتَوَضَّأْ، وإنْ شِئتَ فلا تَوَضَّأْ»، قال: أتوضَّأُ مِن لحومِ الإبِلِ؟ قالَ: «نعَمْ، فتَوضَّأْ مِن لُحُومِ الإبِلِ»، قال: أُصَلِّي في مَرابِضِ الغَنَمِ؟ قال: «نَعَمْ»، قال: أُصَلِّي في مَبارِكِ الإبِلِ؟ قالَ: "لا".

أولًا: تخريج الحديث.

هذا الحديث مَدارُه على جعفرِ بنِ أبي ثَوْر، وقد اختُلِف عليه فيه من أربعةِ أوجه:

الوجه الأول: جعْفَر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة مرفوعًا.

الوجه الثاني: جعفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة موقوفًا.

الوجه الثالث: جعفر بن أبي ثَوْر مُرسلًا.

الوجه الرابع: جعفر بن أبي ثَوْر، عن أبيه، عن جدِّه جابِر بن سَمُرة.

أما الوجه الأول: جعفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة مرفوعًا، فقد رُوِي عنه من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: عُثمان بن مَوْهَبٍ.

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الحيض، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/ ٢٧٥)، (ح: ٣٦٠)، وأحمد في مسنده، (٣٤/٤٧٠)، (ح: ٢٠٢٩٥)، وابن خُزَيْمة في صحيحه، باب: الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل، (١/٢١)، (ح: ٣١)، وأبو عَوانة في مُستَخْرجه، كتاب: الإيمان، باب: بيان إيجاب

الوضوء مما مست النار، وبيان ما يُعارِضُه من الأخبار، والدليل على أن الوضوء مما مسَّت النار منسوخ، وإثبات الوضوء من لحوم الإبل، (١/٢٢٧)، (ح: ٧٥٤)، به مثله.

الطريق الثاني: أَشْعَث بْن أَبِي الشَّعْثَاء.

أخرجه أحمد في مسنده، (٣٤/٤٩٣)، (ح: ٢٠٩٧٤)، والطبراني في المعجم الكبير، (٢/٢١١)، (ح: ١٨٦٣).

الطريق الثالث: سِمَاك بن حرب.

أخرجه أبو دواد الطَّيالسيُّ في مسنده، (٢/١٢٦)، (ح: ٨٠٣)، وأحمد في مسنده، (٣٤/٤٠٦)، (ح: ٢٠٨١١)، والطبراني في المعجم الكبير، (٢/٢١٠)، (ح: ١٨٥٩).

وأما الوجه الثاني: جَعْفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة موقوفًا، فقد رُوِيَ عنه من طريق محمد بن قَيْس:

أخرجه ابن المنذِر في الأوسط، كتاب: طهارات الأبدان والثياب، باب: النَّهْي عن الصلاة في معاطِنِ الإبل وإباحة الصلاة في مرابِض الغنَم ثابتٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نَهَى عن الصلاة في مَعاطِنِ الإبل، وأَذِنَ في الصلاة في مراح الغَنَم، (٢/١٨٨)، (ح: ٧٦٨)، قال: "كُنَّا نُصَلِّي في مَرابِضِ الغَنَمِ، ولا نُصلِّي في أَعْطانِ الإبِلِ".

وأما الوجه الثالث: جَعْفر بن أبي ثَوْر مُرسلًا.

ذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في العِلَل، (١٣/٤٠٥) من طريق سِمَاك بن حَرْب.

وأما الوَجْه الرابع: جعْفَر بن أبي ثَوْر، عن أبيه، عن جدِّه جابِر بن سَمُرة.

ذكرَه الدَّارَقُطني في العِلَل، (١٣/٤٠٥) من طريق سِمَاك بن حرب.

ثانيًا: النظر في الاختلاف.

بعد تخريج الحديث تبيَّن أن مدارَه جعفر بن أبي ثَوْر، وقد اختُلِف عليه فيه من أربعة أوجه.

الوجه الأول: جعفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة مرفوعًا.

وقد رواه عن جعفر كل من:

١- عثمان بن عبد الله بن مَوْهب التَّيْمي[1].

مُجْمَع على توثيقه.

٢- أشْعَث بن أبي الشَّعْثاء، واسمه سُلَيْم بن أَسْود المحاربي.

وثَّقَه ابنُ مَعِين وأبو حاتم والنَّسائي[2].

الخلاصة: أشْعَث ثِقة.

٣- سِمَاك بن حَرْب بن أَوْس الهُذَلي.

اختُلِف في توثيقه وتضعيفه:

أما مَن وثَّقه: فابنُ مَعِين، وأبو حاتم.

وأما مَن ضعَّفه: فشُعْبة، وقال النَّسائي إذا انفرَد لم يكن بحُجَّة[3].

وعِلَّة تضعيفهم إياه بسبب ما أصابه من الخَرَف في أُخَرَة، فقد ذكره العلائ

---

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/١٥٥).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٧).

(٣) الميزان للذهبي (٢/٢٣٣).

في المختلِطين[١].

الخُلاصة: سِماكٌ ثِقة ساءَ حِفظُه بأَخَرة[٢].

وقد اختلف على سِمَاك من عدة أوجه:

الوجه الأول: سِمَاك، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة مرفوعا.

الوجه الثاني: سِمَاك بن حرب، عن جعفر، عن أبيه، عن جده جابر بن سمرة، مرفوعا.

الوجه الثالث: سِمَاك بن حرب، عن جعفر بن أبي ثور مرسلا.

أما الوجه الأول: سِمَاك، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة مرفوعاً، فروي عنه من عدة طرق:

١- حماد بن سلمة.

أخرجه أحمد في مسنده، (٣٤/٤٠٦)، (ح: ٢٠٨١١).

٢- زائدة.

أخرجه أبو دواد الطَّيالسيُّ في مسنده، (٢/١٢٦).

٣- زكريا بن أبي زائدة.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (٢/٢١٠)، (ح: ١٨٥٩).

ثلاثتهم:(حماد، وزائدة، وزكريا)، عن سماك عن جعفر عن جابر مرفوعاً.

وأما الوجه الثاني: سِمَاك بن حرب، عن جعفر، عن أبيه، عن جده جابر بن سمرة، مرفوعاً، فروي عنه من طريق حماد بن سلمة.

---

(١) ت: ٢٠.

(٢) ت: ٢٦٢٤.

ذكره الدارقطني في العلل (١٣/٤٠٥).

وأما الوجه الثالث: سِمَاك بن حرب، عن جعفر بن أبي ثور مرسلا.

ذكره الدارقطني في العلل (١٣/٤٠٥) من طريق الوليد بن أبي ثور.

من اختلف على سِمَاك:

فأما الوجه الأول: سِمَاك، عن جعفر بن أبي ثور، عن جابر بن سمرة مرفوعا فرواه عنه:

١- حماد بن سلمة بن دينار البصري: وثقه ابن سعد، والعجلي، وغيرهما، وتغير حفظه بآخره.

وعليه فحماد ثقة، تغير بآخره [(١)].

٢- وزَائِدَةُ بنُ قُدَامَةَ أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيّ[(٢)]: وثقه ابن سعد[(٣)]، والدارقطني[(٤)]، وغيرهما.

وعليه فهو ثقة ثبت صاحب سنة.

٣- وزكريا بن أبي زائدة أبو يحيى الهمداني.

وثقه أحمد وأبو حاتم وغيرهما[(٥)]، وصنفه ابن حجر في "طبقات

---

(١) ينظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/٢٨٢)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لابن العجمي (ت:٢٨).

(٢) ينظر: ترجمته في: طبقات ابن سعد (٦/٣٧٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/٦١٣).

(٣) طبقاته (٦/٣٥٥).

(٤) الإلزامات والتتبع (ح: ٩٧).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال للمزي (٩/٣٥٩)

المدلسين"[١] في المرتبة الثانية وهي: من احتمل الائمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

وأما الوجه الثاني: سِمَاك بن حرب، عن جعفر، عن أبيه، عن جده جابر بن سمرة، مرفوعا.

رُوي عنه من طريق حماد بن سلمة (سبقت ترجمته).

وأما الوجه الثالث: سِمَاك بن حرب، عن جعفر، مرسلاً.

فرواه عنه من طريق الوليد بن أبي ثور، متفق على تضعيفه[٢].

والوجه الراجح عن سِماك هو الوجه الأول؛ لكثرة رواته وثقتهم، والله أعلم

الوجه الثاني: جَعْفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة موقوفًا.

وقد رواه عن جعفر: من طريق محمد بن قَيْس الأَسَدِي الوالِبي[٣]، وثَّقه ابنُ سعد وابنُ مَعِين وغيرهما.

الخلاصة: محمد بن قيس ثِقَة.

الوجه الثالث: جَعْفر بن أبي ثَوْر مُرسلًا.

الوجه الرابع: جعْفَر بن أبي ثَوْر، عن أبيه، عن جدِّه جابِر بن سَمُرة.

كلا الوجهين رواهما سِماك بن حَرْب (سبَقَت ترجمتُه) وهو ثِقة ساءَ حفظُه بأخرة، والوجهين الأخيرين هذه مرجوحة عن سِمَاك.

الخلاصة: لو نظرنا إلى الأوجه الأربعة لوجدنا أن جميعها تفرَّد بها رواتُها

---

(١) ت: ٤٧.

(٢) ينظر الكامل في الضعفاء لابن عدي (٨/٣٥٥).

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/٤١٣).

عدا الوجه الأوَّل، فنجد فيه عثمان، وأشعث، وكلاهما ثِقات؛ لذلك كان الراجح هو الوجه الأول؛ لكثرة وثقة من رواه.

والحديث من وجهه الراجح: جعفر بن أبي ثَوْر، عن جابر بن سَمُرة مرفوعًا.

فيه: جعفر بن أبي ثَوْر، واسمه عِكْرِمة، وقيل: مُسْلم، وقيل: مَسْلَمة السوائي.

وجعفر بن أبي ثَوْر مقبول[1].

الحُكْم على الحديث من الوجه الراجِح:

فالحديث من الوَجْه الرَّاجِح حسن.

(١) التقريب (ت: ٩٣٣).

المبحث الثاني

عن البَرَاءِ بن عازِبٍ، قال: سُئِلَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن الوُضوءِ من لُحومِ إبِلٍ، فقالَ: "تَوضَّؤُوا منها". قال: وسُئِلَ عن الصلاةِ في مَبارِكِ الإبِلِ، فقالَ: "لا تُصَلُّوا فيها؛ فإنها مِنَ الشَّياطِينِ". وسُئل عن الصلاة في مَرابِضِ الغَنَمِ، فقال: "صَلُّوا فيها؛ فإنها بَرَكَةٌ".

أولًا: تخريج الحديث.

هذا الحديث مداره على عبدالرحمن بن أبي ليلى، وقد اختلف عليه فيه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

الوجه الثاني: ابن أبي ليلى، عن سليك الغطفاني.

الوجه الثالث: ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير.

الوجه الرابع: ابن أبي ليلى، عن ذي الغرة الجهني.

أما الوجه الأول: ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب ﵁ .

أخرجه أحمد في مسنده، (٣٠/٥٠٩)، (ح: ١٨٥٣٨)، وأبو داودَ في سُنَنِه، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/٤٧)، (ح: ١٨٤)، والتِرْمذي في سننه، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/١٢٢)، (ح: ٨١)، به نحوه

أخرجه أبو داود الطَّيالِسيُّ في مسنده، (٢/١٠١)، (ح: ٧٧١)، وأبو نُعَيْم الأَصْبَهاني في تاريخ أَصْبَهان، (٢/٢٧٦)، والبَيْهقي في السُّنن الكبرى،

كتاب: أبواب الحدث، باب: التوضِّي من لحوم الإبل، (٢٤٦/١)، (ح: ٧٣٩)، من طريق الأعمش عن ابن أبي ليلى به، بنحوه.

وأما الوجه الثاني: ابن أبي ليلى، عن سليك الغطفاني.

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (١٦٤/٧)، (ح:٦٧١٣) من طريق حبيب بن أبي ثابت. عن ابن أبي ليلى به، بنحوه.

وأما الوجه الثالث: ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير.

أخرجه أحمد في مسنده، (٢٤٤/٣١)، (ح:١٩٠٩٦) من طريق الحجاج بن أرطأة. عن ابن أبي ليلى به، بنحوه.

وأما الوجه الرابع: ابن أبي ليلى، عن ذي الغرة الجهني.

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، (٥/ ١٢٦)، (ح:٢٦٦٧) من طريق عبيدة الضبي. عن ابن أبي ليلى به، بنحوه.

ثانيًا: النظر في الاختلاف.

بعد تخريج الحديث تبيَّن أن مدارَه على عبدالرحمن بن أبي ليلى، وقد اختُلِف عليه فيه من أربعة أوجه:

الوجه الأول: ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

سُليمان بن مِهْران (الأعمش) الأَسَدي[١].

ممَّن يحتمِل تدليسُه، واتفق علماءُ الجَرْح والتعديل على تَوْثيقِه.

الخُلاصة: ثِقة حافِظ عارِف بالقراءات، وَرِع، لكنه يُدلِّس.

---

(١) ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢٦/٦)، تقريب التهذيب لابن حجر (ت: ٢٦١٥).

وقد اختلف عليه فيه من وجهين:

١– الأَعْمَش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرَّحْمن بن أبي لَيْلَى، عن البَرَاء بن عازِب، مرفوعًا.

٢– الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، عن البَرَاء بن عازِب، موقوفًا.

أمَّا الوجه الأول: الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البَراء بن عازِب، مرفوعًا، فقد رُوِيَ عنه من خمسة طرق:

١– أبو مُعاوية.

أخرجه أحمد في مسنده، (٣٠/٥٠٩)، (ح: ١٨٥٣٨)، وأبو داودَ في سُنَنِه، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/٤٧)، (ح: ١٨٤)، والتِّرْمذي في سننه، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/١٢٢)، (ح: ٨١)، به نحوه.

٢– شُعبَة.

أخرجه أبو داود الطَّيالِسيُّ في مسنده، (٢/١٠١)، (ح: ٧٧١)، وأبو نُعَيْم الأَصْبَهاني في تاريخ أَصْبَهان، (٢/٢٧٦)، والبَيْهقي في السُّنن الكبرى، كتاب: أبواب الحدث، باب: التوضّي من لحوم الإبل، (١/٢٤٦)، (ح: ٧٣٩)، به نحوه.

٣– سُفْيان الثَّوْري.

أخرجه أحمد في مسنده، (٣٠/٥٠٩)، (ح: ١٨٧٠٣)، وابن الأعرابي في مُعْجَمه، (١/٣٨٤)، (ح: ٧٣١)، وابن حِبَّان في صحيحه، كتاب: نواقض

الوضوء، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (٣/٤١٠)، (ح: ١١٢٨)، به مثله.

٤- مُحَاضِرٌ الهَمْدَاني.

أخرجه ابنُ الجارُودِ في المنتقى، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (ح: ٢٦)، وابن خُزَيْمة في صحيحه، كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/٢١)، (ح: ٣٢)، به نحوه.

٥- عبد الله بن إدريس.

أخرجه الطَّحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب: الصلاة، باب: الصلاة في أعطان الإبل، (١/٣٨٤)، (ح: ٢٢٦٢)، به نحوه.

الوجه الثاني: الأَعْمَش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البَراء بن عازِب، موقوفًا، من طريق أبي مُعاوِية.

أخرجه أبو يَعْلى المَوْصِليُّ في مسنده، (٣/٢٦٠)، (ح: ١٧٠٩)، به مختصرًا.

الوجه الأول: الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البَراء بن عازِب، مرفوعًا رواه عن الأعمش:

٢- شُعْبة بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكِي مولاهم الأَزْدي[1]. مُتَّفَق على توثيقه، كان الثوريُّ يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث.

٣- وسُفيان بن سَعيد بن مَسْروق الثَّوري: وثَّقه ابنُ مَعِين، ابن المدِيني، والنَّسائي، وغيرهم.

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/٢٨٠)، والجرح والتعديل (١/١٢٦)، والتقريب لابن حجَر (ت: ٢٧٩٠).

وعليه: فسُفيان الثَّوري ثِقَة حافِظ فقِيه عابِد إمام حُجَّة[١].

٤- مُحَاضِرُ بْنُ الْمُوَرِّعِ الهَمْدَانِي وثَّقه: ابنُ سعد[٢]، وأبو حاتم[٣]، وغيرهما. وضعفه أحمد بن حَنْبل، ووصفَه بالغَفْلة[٤].

قلت: إذا حدَّث عن مُحَاضِرٍ، عنِ الثقة كانت أحاديثه مستقيمة، قال ابن عَدِي في "الكامل"[٥]: ولم أرَ في رواياته حديثًا مُنكرًا فأذكُره إذا روى عنه ثِقةٌ. انتهى.

٦- وعبد الله بن إدريس بن يَزيد بن عبد الرحمن بن الأَسْود بن حجية بن الأَصْهَب الزَّعافري[٦]: وثَّقه ابنُ سعد[٧]، والدَّارقُطني[٨]، وغيرُهما.

الوجه الثاني: الأَعْمَش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البَراء بن عازِب، موقوفًا، رواه عن الأعمش:

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣٧١/٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٩٢/٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٥/١)، وسِيَر أعلام النُّبلاء للذَّهبي (٢٢٩/٧)، وتقريب التهذيب (ت:٢٤٤٥).

(٢) طبقاته (٣٦٧/٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٢/١٠).

(٤) علل أحمد (ت: ٤١١٠).

(٥) (١٩٤/٨).

(٦) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب (٦٩/١١)، وتهذيب التهذيب لابن حَجَر (١٤٥/٥).

(٧) ينظر: إكمال التهذيب لِمُغلَطاي (ت: ٢٧٩٦).

(٨) سننه (٢٢٤/٤).

محمد بن خازم التميمي السَّعْدي، أبو معاوية الضرير[1]، وثَّقَه ابنُ سعد[2]، والدَّارَقُطْني[3]، وصفَه بالإرجاء العِجْلي، ويعقوبُ بن شَيْبة، وقد ذكر الحافظ ابن حَجَر في التقريب أنه رُمي به، وحتى وإن ثبت فإنَّ أبا معاوية ليس داعيًا للبِدعة، والله أعلم، ووصفَه بالتدليس الدَّارَقُطني، وذكره ابن حَجَر في المرتبة الثانية، وقال الذَّهَبِي عنه في "الميزان": ثِقَة ثَبْت، ما عَلِمْت فيه مقالًا يُوجِب وَهنَه مُطلقًا.

والخلاصة: أبو معاوية ثِقة رُمِي بالإرجاء، ولا يُقبل من أحاديثه إلا ما صرَّح فيه بالسماع.

وقد اختُلِف على أبي مُعاوية من وَجْهين:

الأول: أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، عن البَرَاء بن عازِب، مرفوعًا.

الثاني: أبو معاوية، عن الأَعْمَش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، عن البَرَاءِ بن عازِب، موقوفًا.

فأما الوجه الأول عنه فهو: عن أبي مُعاوية، عن الأَعْمَش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي لَيْلى، عن البَرَاء بن عازِب، مرفوعًا.

---

(١) ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٣٩٢/٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧٤/١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٦/٧)، والكاشف للذهبي (٢٧/٣)، وتقريب التهذيب لابن حجر (ت: ٥٨٤١).

(٢) طبقاته (٣٩٢/٦).

(٣) السنن (١٧٢/١).

فرواه عن أبي معاوية كل من:

١- هنَّاد بن السَّرِي بن مُصْعب الدَّارِمي[١]، متفق على توثيقه.

الخلاصة: هَنَّادٌ ثِقة.

٢- وعثمان بن أبي شَيْبة العَبْسي[٢]،متفق على توثيقه.

الخلاصة: هو ثِقة.

وأما الوجه الثاني فهو: عن أبي معاوية، الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أَبِي لَيْلى، عن البَرَاء بن عازِب، موقوفًا **رواه عنه:**

عثمان بن أبي شَيْبة العَبْسي[٣].

متفق على توثيقه.

والصواب الرفع.

وعلى ما سبق فالمحفوظ عن الأعمش الرفع.

وأما الوجه الثاني: ابن أبي ليلى، عن سليك الغطفاني.

فرواه عنه حَبِيْبُ بنُ أَبِي ثَابِتٍ أَبُو يَحْيَى القُرَشِيُّ: وثقه ابن معين، والنسائي، وغيرهما.

ووصف بالتدليس، نقل ابن حجر في "طبقات المدلسين"[٤].

قلت: هو ثقة، ولا يقبل من روايته إلا ما صرح فيه بالسماع، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/٢٤٨)، والتقريب (ت: ٧٣٢٠).

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن عساكر (٥/٨٨٣).

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ ابن عساكر (٥/٨٨٣).

(٤) (ت:٤٣).

وعليه فهو ثقة يدلس.

وأما الوجه الثالث: ابن أبي ليلى، عن أسيد بن حضير.

فرواه عنه الحجاج بن أرطأة النخعي، ضعيف يدلس[١].

وأما الوجه الرابع: ابن أبي ليلى، عن ذي الغرة الجهني.

فرواه عنه عبيدة بن معتب الضبي: متفق على تضعفيه[٢].

وعلى ما سبق فالمحفوظ إلى ابن أبي ليلى هو الوجه الأول: ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب ﵁ مرفوعاً، وهو المحفوظ من رواية الأعمش ومحمد بن خازم.

الحكم على الحديث من الوجه الراجح:

والحديث من الوجه الراجح صحيح.

---

(١) ينظر: أحوال الرجال للجوزجاني (ت: ١٠٣).

(٢) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي (٩٢٥/٣).

المبحث الثالث

عن عبد الله بن عُمَر، يقول: سَمِعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «توضَّؤُوا من لُحوم الإبل، ولا تتوضَّؤوا من لُحُوم الغَنَم، وتوضَّؤُوا من ألبان الإبل، ولا تَوضَّؤوا من ألبانِ الغَنَم، وصلُّوا في مَراح الغَنَم، ولا تُصلُّوا في مَعاطِن الإبل".

أولًا: تخريج الحديث.

هذا الحديث مدارُه على عَطاءِ بنِ السَّائبِ، اختُلف عليه فيه من وجهين:

الوجه الأول: عَطاء، عن مُحاربِ بنِ دِثارٍ، عن ابن عُمر رضي الله عنه مرفوعًا.

الوجه الثاني: عَطاء، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن عُمر رضي الله عنه مَوْقوفا.

أما الوجه الأول: عطاء، عن مُحاربِ بن دِثار، عن ابن عُمر رضي الله عنه مرفوعًا، فروي عنه من طريق خالد بن يَزيد بن عمر بن هُبَيْرة الفَزاري.

أخرَجه ابنُ ماجه في سُنَنه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل، (١٦٦/١)، (ح: ٤٩٧)، قال: حدَّثنا محمد بن يحيى، قال: حدَّثنا يَزيد بن عبد ربه، قال: حدَّثنا بَقِيَّةُ، عن خالد بن يَزيدَ بن عمر بن هُبَيْرة الفَزاري، عن عَطاء بن السَّائب، قال: سَمِعتُ مُحاربَ بن دِثارٍ يقول: سمعتُ عبد الله بن عمر يقول: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«توضَّؤُوا من لُحوم الإبلِ، ولا تَتوضَّؤُوا من لُحومِ الغَنَم، وتَوضَّؤُوا من ألبانِ الإبلِ، ولا تَوضَّؤُوا مِن ألبان الغَنَم، وصَلُّوا في مَراحِ الغَنَم، ولا تُصَلُّوا في مَعاطِنِ الإبِلِ».

الوجه الثاني: عطاء، عن مُحاربِ بن دِثارٍ، عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنه موقوفًا، فرُويَ عنه من طريق محمد بن إسحاق السَّبِيعي.

أخرجه ابنُ المنذر في الأوسط، كتاب: الطهارة، باب: الوضوء من لحوم الإبل، (١/١٣٩)، (ح: ٣٢)، بنحوه.

وتابع مُحارِب في الرواية الموقوفة هِشام بن عُرْوة، أخرَجه ابنُ أبي شَيْبة في مُصنَّفه، (١/٣٣٨)، (ح: ٣٨٨٤)، قال: حدَّثنا عَبْدَةُ، عن هشام بن عُرْوَةَ قال: حدَّثني رجلٌ سأل عبد الله بن عمر عن الصلاة في أعطانِ الإبل، قال: فنهاه، وقال: «صَلِّ في مَراحِ الغَنَمِ».

ثانيًا: النَّظَر في الاختِلاف.

بعد تخريج الحديث تبيَّن أنَّ مدارَه على عطاءِ بن السَّائب، اختُلِف عليه فيه من وجهين:

فأما الوجه الأول: عَطاء، عن مُحاربِ بنِ دِثارٍ، عن ابن عُمر رضي الله عنه مرفوعًا.

فرواه عن عطاء، خالد بن يَزيد بن عُمر بن هُبَيرة الفَزاري[1]، وهو مجهول. وكذلك فيه بقية مدلس ولم يصرح بالسماع... ترجمة

وأما الوجه الثاني: عَطاء، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن عُمر رضي الله عنه مَوْقوفا.

---

(١) تقريب التهذيب (ت: ١٦٨٩).

فرواه عن عطاء، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي[1]: وثَّقه ابن مَعِين[2]، والعِجْلي، وذكره ابن حَجَر في "طبقات المدلِّسين": فقال "صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفَه بذلك أحمدُ والدَّارَقُطني وغيرهما"، ووصفه الجُوزْجاني بالتشيع[3].

قلت: ابن إسحاق أحاديثه في رُتبة الصحيح إذا كانت تدُور في السِّيَر، أما إذا حَدَّث بأحاديث الأحكام فإنها تنحَطُّ رُتْبَة أحاديثه إلى الحَسَن، ولا تنزِل عنه، هذا إنْ حَدَّث عن المعروفين، وأما إنْ حَدَّث عن الضعفاء فباطِلَةٌ، والله أعلم.

وعليه فهو صدوقٌ حسَنُ الحديث إذا حدَّثَ عن المعروفين.

ومما سبق يتضح أن الوجه الثاني هو المحفوظ إلى عطاء لقوة حال راويه مقارنة براوي الوجه الأول.

الحُكْم على الحديث من الوجه الراجح:

الحديث من الوجه الراجح: حسن، فيه: عَطاء بن السائب الثَّقفي مولاهم الكُوفي[4]، وثَّقه ابنُ المدِيني، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، إلا أنه تُكُلِّم فيه من جهة اختِلاطه، وكان هذا بآخرة، ولا يَسْلَم منه أَحَدٌ، وأما حديثه فقدْ مُيِّزَ ما قبل اختلاطه وبعده.

الخلاصة: صَدوق اختَلَطَ بآخرة.

---

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير (١/٤٠).

(٢) تاريخه (٢/٥٠٣).

(٣) أحوال الرجال (ت: ٢٣٤).

(٤) ينظر ترجمته في: ميزان الاعتدال (٣٠/٧٠)، وتقريب التهذيب (ت: ٤٥٩٢).

الخاتمة:

تتضمن النتائج الآتية:

أولًا: لم يثبت من أحاديث الأمر بالوضوء من لحوم الإبل الخمسة إلا حديثان: حديث جابر بن سمرة، وحديث البراء.

ثانيًا: الخلاف الوارد في حديث البراء غير مؤثر في صحته؛ لأنه من رواية الأعمش في المحفوظ عنه الذي يعتبر إماما في الحديث ولا يعتبر بمن خالفه.

التوصيات:

هناك موضوعات تناولتْها السُّنةُ النبوية، وتَنْبَني عليها أحكامٌ فقهية، وبعض أحاديث هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسة عِلَلِها والنظر في الاختلافات الوارد فيها، فأُوصي الباحثين بتناولها.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد.